دراسة اقتصادية لأبعاد مشكلة الغذاء فى العالم

د . نصر محمد القزاز
كلية الزراعة ـ جامعة الأزهر

• المقدمة •

بدأت مشكلة الغذاء تظهر كمشكلة ملحة على المستوى العالمى فى السبعينيات من هذا القرن ، وإن كان هذا التوقيت ليس هو بداية المشكلة ، فمشكلة الغذاء قديمة قدم المجتمعات البشرية ، إلا ان المشكلة بدأت تأخذ شكلا جديدا ، فبعد أن كانت تقتصر على مناطق قليلة من العالم وبعد أن كانت تصاحب الكوارث بسبب الظواهر الطبيعية وتظهر فى صورة مجاعات فى فترات متقطعة ، أصبحت الآن تمثل مشكلة ذات أبعاد جغرافية وزمانية أشمل نطاقا فأصبحت معظم الدول النامية فى العالم تعانى من مشاكل الغذاء وأصبحت هذه المشاكل تأخذ صفة الاستمرارية وتتفاقم مع مرور الزمن .

وباستعراض مختصر لتاريخ المشكلة نجد أنه قد ظهرت فى الآثار الفرعونية كتابات عن المجاعة فى مصر منذ ٣٥٠٠ سنة قبل الميلاد (Laster ١٩٧٢) . كما ظهرت المجاعة فى مصر مرة أخرى فى الفترة ١٠٦٤ ـ ١٠٧٢ بسبب انخفاض مياة الفيضان ووصلت لدرجة أكل لحوم البشر . وحدثت مجاعة فى انجلترا عام ١٠٦٩ أكل فيها لحوم البشر ، تكررت مرة أخرى عام ١٢٣٥ . وانتشرت المجاعة فى وسط وغرب أوربا فى الفترة ١٣١٥ ـ ١٣١٧ وبلغت الوفيات بسببها حوالى ١٠ ٪ من عدد السكان . وتوفى فى منطقة واحدة فى الصين ٤ ملايين شخص فى سنة ١٣٣٣ بسبب المجاعة . وشهدت الهند أكثر من عشرين مجاعة على مر العصور كان بعضها بسبب الجفاف والبعض الآخر بسبب الفيضانات ، ووصلت إلى حد أكل لحوم البشر ، هذا بخلاف موت الآلاف سنويا بالهند بسبب الكوارث الطبيعية . وتكررت المجاعات ، لمرات عديدة فى كل من الصين وروسيا . وفى القرن العشرين حدثت

عدة مجاعات ، فلقد مات مليون شخص بالهند فى سنة ١٩٠٠ ، ونصف مليون شخص فى شمال الصين ، وعدة ملايين فى روسيا أيضا فى عام ١٩٢٠ . ومات فى عام ١٩٢٩ حوالى مليونى شخص بالصين . وفى روسيا مات جوعا حوالى ٣ ـ ١٠ ملايين شخص بسبب نزع الملكيات الزراعية فى عام ١٩٣٢ / ٣٣ . وفى البنغال بالهند مات ٢ ـ ٤ ملايين شخص من المجاعة بسبب الأمطار والحروب فى عام ١٩٤٣ / ٤٤ . وفى أفريقيا مات عدة مئات الآلاف من الجوع فى إقليم بيافرا بسبب الحروب . وفى الساحل الأفريقى مات فى سنة ١٩٧٣ حوالى مائة الف شخص بسبب الجفاف . وفى أثيوبيا قضى الجفاف على أكثر من ١٠٠ ألف شخص فى عام ١٩٧٣ / ٧٤ .

وفى عام ١٩٣٣ كذلك وصل مخزون القمح فى الدول الرئيسية المصدرة له أدنى مستوى له منذ عشرين عاما (مرعى ١٩٧٧) . ولقد ارتفعت قيمة واردات الدول النامية من الحبوب من ٤ مليارات دولار عام ١٩٧٢ / ٧٣ الى نحو ٩ مليارات فى عام ١٩٧٣ / ٧٤ وذلك نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية ، ومن هنا بدأت تأخذ مشكلة الغذاء الطابع الجديد لها ، وهو حدوث عجز مستمر فى كميات الغذاء اللازمة للاستهلاك فى الدول النامية ، وعدم إمكانية تنوع هذا الغذاء مما جعل كثيرا من الدول النامية يعانون بصفة مستمرة من مشاكل الغذاء فى صورة نقص الغذاء لبعض السكان أو سوء التغذية لهم .

وأخيرا بدأت تظهر المشكلة فى صورة مجاعة جديدة فى الوقت الحالى ، فمنذ أكتوبر ١٩٨٤ بدأت تظهر آثار الجفاف فى أربع وعشرين دولة أفريقية يعانى منها ما يزيد على ١٥٠ مليون نسمة ، وفى اثيوبيا وحدها يعانى اكثر من ٩ ملايين من الجوع ، ويموت منهم يوميا ما بين ٥٠ ـ ١٠٠ فرد بسبب الجوع ، وهؤلاء يحتاجون إلى حوالى مليون طن من الأغذية تكفيهم لمدة عام ، فى حين أن الوعود بتقديم المعونة من مختلف دول العالم لم يتجاوز ٣٠٠ ألف طن .

ويختص هذا البحث بدراسة مسببات مشكلة الغذاء على المستوى العالمى بصفة خاصة وكذلك يتطرق لذكر أهم مسببات المشكلة على المستويات القومية . وكذلك يهتم البحث بتوضيح حجم المشكلة وأبعادها على مختلف المستويات . ويهدف البحث من وراء ذلك توضيح المشكلة أمام الباحثين لكى يتم استكمال هذه الدراسة الهامة بهدف العمل على إيجاد الحلول المناسبة سواء على المستوى العالمى أو المستويات القومية للدول النامية مع التركيز على جمهورية مصر العربية بصفة خاصة .

• مشاكل الفقر والجوع •

الفقر هو الحرمان ، ولما كان الفقر يحدث أساسا نتيجة لانخفاض الدخول ، فالدخول المنخفضة ما هى إلا أعراض ذلك الحرمان . والدخول المنخفضة للأفراد إنما هى نتيجة عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية وديموجرافية عديدة ومعقدة يكون من نتيجتها عدم كفاية إنتاج الفرد ، وبالتالى عدم إمكانية الحصول على متطلباته من خلال عملية تبادل إنتاجه مع إنتاج الآخرين ، وفى النهاية عدم كفاية تحويلات السلع والخدمات العامة والخاصة لتلبية الحد الأدنى من احتياجات الأفراد . وبذلك فإن تعريف الفقر المطلق إنما يعنى عدم إمكانية توفير الاحتياجات الأساسية إلا بقدر ضئيل هو أدنى مستوى للإبقاء على قيد الحياة . ولا يوجد مقياس ثابت وموحد يمكن قياس مستوى الدخل الفردى ومدى انتشارنقص الأغذية ومتوسط الأعمار بين السكان ، ومدى انتشار الأمية بينهم ، وبذلك نجد أنها معايير بيولوجية ومعايير اجتماعية لقياس مدى الحرمان الواقع على السكان فى دولة معينة أو فى إقليم معين ، ومن البديهى أن نقرر أن انخفاض الدخول الفردية وانتشار نقص التغذية والأمية من الظواهر السائدة فى الدول النامية بشكل عام وبدرجات متفاوتة ، كما أن هذه الظواهر تسود فى ريف كل دولة منها بشكل أكثر وضوحا وتأثيرا عنه فى حضر تلك الدولة .

أما الجوع فإنه يعرف بيولوجيا بأنه نقص كمية الغذاء التى يحتاجها الفرد مما يؤدى إلى نقص وزن الجسم نقصا يؤدى فى النهاية إلى الوفاة ، إلا أنه غالبا ما تستعمل كلمة الجوع للدلالة على أى من اصطلاحى نقص الغذاء وسوء التغذية ، أو للدلالة على كلا المصطلحين معا ، الا إنه يجب التمييز بينهما ، فنقص الغذاء يعنى أن الفرد لايتناول كمية الغذاء الكافية لإمداده بالسعرات الحرارية اللازمة للطاقة وبناء الجسم ، أما سوء التغذية فيعنى أن الفرد رغم تناوله الكمية الكافية من الطعام إلا أنه لايتناول الكمية المناسبة لاحتياجات جسمه من العناصر الغذائية المختلفة ،وتكون النتيجة هى الإصابة بأمراض سوء التغذية الناشئة عن نقص عناصر غذائية معينة كنقص الفيتامينات أو الأملاح أو البروتينات الحيوانية أو غيرها .

• مدى انتشارالفقر على المستوى العالمى •

سبق تعريف الفقر بشكل عام بأنه الحرمان من تحقيق كثير من الرغبات البشرية بما فيها الغذاء ، وبذلك فمشكلة الغذاء على كافة المستويات هى جزء من مشكلة الفقر . ولذلك لزم أن نتعرض أولا لتوضيح بعض مظاهر الفقر على المستوى الدولى ومدى انتشاره بين دول العالم .

يعتبر معيار الدخل الفردى أحد المعايير الهامة التى توضح مدى حجم الفجوة الداخلية بين الدول المتقدمة والدول النامية ، ولكن الصعوبة تكمن فى ربط الدخول بالأسعار لأن الدخل الفردى فى حد ذاته لايصلح للمقابلة بين الدول المختلفة طالما لم يتم تثبيت الأسعار ، وبمعنى آخر فالأصح هنا هو حساب خط الفقر وهو مستوى الدخل المطلوب لشراء قدر من الأغذية يحتوى عددا من السعرات الحرارية الضرورية للانسان . ويستخدم هذا التعريف فى منظمة العمل الدولية باعتبار أنه القيمة التى تلبى الاحتياجات الأساسية للفرد من تغذية ومسكن وصحة وتعليم .

وفى دراسة لمنظمة الأغذية والزراعة (منظمة الأغذية والزراعة ١٩٨٠) يتضح مدى انتشار الفقر بشكل عام فى الدول النامية وبنسب مرتفعة ، حيث يتضح ان هناك دولا تصل نسبة الفقر بها إلى أكثر من ثلثى عدد السكان مثل أندونيسيا (٨٠ ٪) ، وهندوراس (٧٥ ٪) ، وبنجلاديش (٧٤ ٪) ، والبرازيل (٧٣ ٪) ، والصومال (٧٠ ٪) ، وبيرو (٦٨ ٪) ، وتنزانيا (٦٥ ٪) . وتنخفض هذة النسبة فى بعض الدول مثل كوستاريكا (٣٠ ٪) ، ومصر (٢٨ ٪) ، وشيلى (٢٥ ٪) ، والأرجنتين (١٩ ٪) ، وكوبا (١٤ ٪) . ويتضح من هذه الدراسة كذلك أن نسبة الفقر فى ريف كل من هذه الدول تفوق نسبة الفقر فى حضرها بمعدلات قد تصل إلى ٣٠٠ ٪ كما فى تنزانيا ، والأرجنتين ، وايران .

ويوضح جدول (١) مدى التفاوت الكبير فى متوسط الدخل الفردى فى مختلف الأقاليم فى العالم .

ورغم التفاوت الكبير فى الدخول الفردية فى مختلف دول العالم فإنه يلاحظ ان هناك اتجاها نحو زيادة تركز الثروة فى الدول الغنية واتجاه كثير من الدول الفقيرة نحو مزيد من الفقر . ويوضح جدول (٢) مدى اتجاه تركز الدخل فى العالم فى أيدى نسبة اقل من سكان العالم .

ويتضح من جدول (٢) أن ٢٥ ٪ من سكان العالم كانوا يحصلون على حوالى ٥٨ ٪ من الدخل العالمى فى سنة ١٨٦٠ ، ثم تركز الدخل لديهم أكثر باستمرار فكانوا يحصلون على حوالى ٦٩ ٪ من الدخل العالمى فى سنة ١٩١٣ ، وعلى ٧٢,١ ٪ سنة ١٩٦٠ ، وعلى حوالى ٧٨ ٪ من الدخل العالمى فى سنة ١٩٨١ .

وفى محاولة لتوضيح الفروق الداخلية بين الدول المتقدمة والدول النامية فقد قدر

جدول (١)

نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى فى أقاليم

العالم المختلفة بالدولار الأمريكى عام ١٩٨١

الإقليم	نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى	الإقليم	نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى
دول شمال افريقيا	٩٤٠	دول أمريكا الجنوبية الاستوائية	١٥٥٠
دول غرب افريقيا	٥٥٠	دول أمريكا الجنوبية المعتدلة	٢١١٠
دول شرق افريقيا	٢٨٠	دول شمال أوربا	٧٥١٠
دول وسط افريقيا	٣٧٠	دول غرب أوربا	١٠٨٧٠
دول جنوب افريقيا	١٦١٠	دول شرق أوربا	٤٠٣٠
دول جنوب غرب آسيا	٢٤٨٠	دول جنوب أوربا	٤١٥٠
دول جنوب وسط آسيا	١٩٠	الاتحاد السوفيتى	٤١١١٠
دول جنوب شرق آسيا	٥١٠	الاقيانوسية	٧٠٨٠
دول شرق آسيا	١١٩٠		
دول أمريكا الشمالية	١٠٧١٠	متوسط الدول المتقدمة	٧٢٦٠
دول أمريكا الوسطى	١٤٣٠	متوسط الدول النامية	٥٦٠
دول الكاريبى	١٤٨٠	متوسط العالم	٢٣٤٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (١٩٨٣) الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢-١٩٨٢ .

A.Weber (دويدار ١٩٨٤) أن متوسط الدخل الفردى فى الدول النامية يحتاج إلى ١٢٠ عاما لكى يلحق بمتوسط الدخل الفردى فى الدول المتقدمة ، مع افتراض أن الدخل الفردى فى الدول النامية سوف ينمو بمعدل ٢ ٪ ، وأن الدخل الفردى فى الدول المتقدمة سوف يتوقف عن النمو ، وقد تبلغ هذه المدة اللازمة ٨١ عاما إذا ما بلغ معدل نمو الدخل الفردى فى الدول النامية ٣ ٪ سنويا .

وعمـوما فإنه يجدر القول أن هناك فجوة كبيرة بين الدول المتقدمة والدول النامية فى مختلف معايير التقدم ومنها معايير الدخل ، وأن هذه الفجوة تزداد اتساعا مع الزمن وفقا لما تشير إليه كثير من الإحصائيات العالمية .

جدول (٢)

نسب توزيع الدخل العالمى على نسب سكان العالم

النسبة المئوية من عدد سكان العالم	النسبة المئوية من الدخل العالمى فى السنوات			
	١٨٦٠	١٩١٣	١٩٦٠	١٩٨١
٢٥	٥٧,٨	٦٨,٩	٧٢,١	٧٧,٦
٥٠	٧٣,٣	٨٦,١	٩٠,٠	٩١,١
٧٥	٨٧,٥	٩٣,٩	٩٦,٨	٩٣,٧

المصدر : (١) Zimmermann (١٩٦٥).

(٢) الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ ـ ١٩٨٢ (البيانات لسنة ١٩٨١) .

وبمتابعة بعض المؤشرات الاقتصادية فى عدد من الدول النامية فى أفريقيا ، يلاحظ من جدول (٣) أن هناك تباينات كبيرة فى معدلات النمو السنوى بين الفترتين ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ و ١٩٧٠ ـ ١٩٧٨ وأن معظم هذه المعدلات أخذت اتجاها متناقصا . فيلاحظ أن معدل النمو فى نصيب الفرد من الدخل القومى قد اتخذ مقدارا سالبا أو معدل نمو طفيف فى عدد من هذه الدول ، ولكنه لايوجد اتساق بين مختلف المؤشرات ، ففى حين نجد أن معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومى فى نيجيريا قد بلغ ٣,٦ ٪ سنويا فى الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٨ ، نلاحظ أن الإنتاج الزراعى بها قد انخفض بمعدل ١,٥ ٪ سنويا فى نفس الفترة ،وأن الرقم القياسى لإنتاج الغذاء قد بلغ ٨٩ ٪ فى سنة ١٩٧٨ عما كان عليه فى ١٩٦٩ ـ ١٩٧١ . وعموما فإن إنتاج الغذاء قد انخفض كذلك فى معظم هذه الدول فى سنة ١٩٧٨ عما كان عليه فى ١٩٦٩ ـ ١٩٧١ .

• مدى إنتشار مشكلة الغذاء فى العالم •

هناك العديد من التقديرات التى تحدد عدد من يعانون من نقص الغذاء أو سوء

جدول (٣)

بعض المؤشرات الاقتصادية فى عدد من الدول الأفريقية

الدول	معدل النمو فى نصيب الفرد من الدخل القومى ١٩٧٠-١٩٧٨	معدل النمو فى الإنتاج الزراعى فى الفترة ١٩٧٠-١٩٧٨	الرقم القياسى لإنتاج الغذاء فى ١٩٧٨ ١٩٦٩-١٩٧١=١٠٠	معدل النمو السنوى فى كمية الصادرات		معدل النمو السنوى فى الاستثمارات القومية	
				١٩٦٠-١٩٧٠	١٩٧٠-١٩٧٨	١٩٦٠-١٩٧٠	١٩٧٠-١٩٧٨
الصومال	-٠,٥	٢,٧	٨٧	٢,٣	٧,٨	٤,٣	٨,٥
موزمبيق	٠,٤	-١,٨	٨١	٦,٠	-١٥,٩	٨,٣	-٩,٦
ملاوى	٢,٩	٤,٢	٩٩	١١,٦	٢,٤	١٥,٤	١,١
كينيا	٢,٢	٥,٥	٩١	٧,٢	٠,٨	٧,٠	٢,٣
غانا	-٠,٥	-١,٢	٧٩	٠,١	-٠,١	-٣,٢	-٨,٣
زامبيا	١,٢	٣,١	١٠٩	٢,٢	-٤,٧	١٠,٦	-٢,٩
نيجريا	٣,٦	-١,٥	٨٩	٦,١	٠,٥	٧,٤	٢٣,٣
بوتسوانا	-	-	١٠٠	٨,٩	٢٩,٥	-	-
ساحل العاج	٢,٥	٣,٩	١٠٤	٨,٨	٨,٥	١٢,٧	١٤,٠

(-) بيانات غير متاحة .

المصدر : World Bank (١٩٨٠) .

التغذية فى العالم . وتختلف هذه التقديرات عن بعضها . فالبعض يعتمد على التقديرات النظرية ، والبعض الآخر يعتمد على الدراسات الإحصائية المبنية على عينات مأخوذة من مختلف أقاليم العالم . ولكن ما تتفق عليه هذه الدراسات هو أن أعدادا كبيرة من سكان العالم خصوصا الدول النامية يعانون من نقص الغذاء أو سوء التغذية . فيشير تقدير منظمة الأغذية والزراعة إلى أن هناك ٤٥٠ مليون شخص يعانون من نقص أو سوء تغذية فى العالم (مرعى ١٩٧٤ ، ١٩٧٧ ، منظمة الأغذية والزراعة ١٩٨٠). وتقدر منظمة الصحة العالمية عدد من يموتون بسبب أمراض سوء التغذية بحوالى ٣٠ مليون نسمة سنويا ، وأن معظم هؤلاء الضحايا يعيشون فى منطقة شرق وجنوب آسيا .

ويوضح جدول (٤) أن حوالى ٣٠٣ ملايين شخص يعانون من نقص التغذية فى آسيا والشرق الأقصى يمثلون ٢٣ ٪ من مجموع سكان دول المنطقة ، وأن هناك ١٩,٦ ٪ من سكان ٣٧ دولة أفريقية يعانون من نقص الغذاء . وبشكل عام يلاحظ أن ١٩,٣ ٪ من سكان ٩٠ دولة نامية فى العالم يعانون من نقص الغذاء ، وفى هذه الدول تبلغ نسبة الأمية بين الكبار حوالى ٤٤ ٪ ، إلا أن أعداد من يعانون من الجوع فى العالم قد ترتفع فجأة ، وخير دليل على ذلك هو ازدياد أعداد من يعانون من الجوع فى ٢٤ دولة أفريقية منذ أكتوبر ١٩٨٤ بسبب الجفاف ، وتوقع موت العديد منهم فى أى لحظة ، كما سبق توضيح ذلك .

وكما سبق القول فإنه لا يمكن تقدير حجم مشكلة الجوع متمثلة فى نقص الغذاء أو سوء التغذية بصورة قاطعة ، ولكن توضع معايير عامة مثل كمية الغذاء ونوعيته وتقديره فى صورة طاقة حرارية وكمية البروتين الحيوانى والنباتى به . وكذلك يتم عمل دراسات ميدانية للسكان وتقدير نسبة أمراض سوء ونقص التغذية بينهم .

وتقدر الاحتياجات اليومية للفرد العادى بحوالى ٢٤٠٠ حرارى وحوالى ٣٣ جراما من البروتين الحيوانى فى المتوسط ، وذلك كحد وقائى للفرد كى يقوم بالنشاط اليومى العادى، إلا أن الاحتياجات اليومية من الطاقة تختلف كثيرا من فرد لآخر وفقا لعدد كبير من العوامل مثل حجم الجسم ، والعمر ، والجنس ، ونوع العمل الذى يمارسه الشخص ، ونوع الغذاء ، والمناخ ، وغيرها من العوامل . وبذلك فمشاكل الغذاء العالمى تكون فى صورة نقص كمية الغذاء اللازمة للفرد فى اليوم ، أو نقص بعض العناصر الغذائية خصوصا بالنسبة للسكان الذين يعتمدون فى غذائهم على غذاء واحد كالأرز فى جنوب وشرق آسيا ، وكذلك نقص كمية البروتين بصفة عامة والبروتين الحيوانى بصفة خاصة فى الغذاء .

جدول(٤)

معدل نقص التغذية ومدى انتشار الأمية فى أقاليم الدول النامية

الأقليم	عدد الدول	ناقصو التغذية		مستوى الأمية	
		العدد بالمليون	٪ من مجموع السكان	عدد الأميون فوق ١٥سنة	٪ من مجموع السكان
أفريقيا	٣٧	٧٢	١٩,٦	١٣٠	٦٤,٧
امريكا اللاتينية	٢٤	٤١	١١,٣	٤٤	٢٠,٥
الشرق الأدنى	١٤	١٩	٨,٩	٦٦	٥٣,٩
آسيا والشرق الأقصى(*)	١٥	٣٠٣	٢٣,١	٣٧٠	٤٨,٣
المجموع	٩٠	٤٣٥	١٩,٣	٦١٠	٤٣,٩

(*) باستثناء جمهورية الصين الشعبية .

المصدر : (١) منظمة الأغذية والزراعة (١٩٨٠) .

(٢) توقعات انتشار الامية ، اليونسكو ، باريس (١٩٧٨) .

ويوضح جدول (٥) مدى الفروق الواضحة فى عدد السعرات الحرارية وكمية البروتين التى يحصل عليها الفرد يوميا فى بعض من الدول المتقدمة وبعض من الدول النامية ، مع ملاحظة أن هذه البيانات لاتوضح المشكلة بصورة كافية لأنها تعطى متوسطات فقط دون إعطاء صورة واضحة عن التوزيع الحقيقى لكمية الطاقة فى الغذاء أو البروتين بين أفراد المجتمع الواحد . وكذلك فإن نوعية البروتين لها أهميتها لأنه يلزم أن يحصل الجسم على نسبة من البروتينات الحيوانية . ولقد اتضح أن الفرد فى الدول المتقدمة يحصل على ٥٥ ٪ من البروتين من مصادر حيوانية ، أما فى الدول النامية فيحصل الفرد على ٢١ ٪ فقط من البروتين من مصادر حيوانية . وكذلك يحصل الفرد فى الدول النامية على ٢٥,٤ ٪ من الطاقة من مصادر غذاء حيوانية ، بينما تبلغ النسبة ٧,٤ ٪ فى الدول النامية ، مقابل ذلك يحصل الفرد فى الدول المتقدمة على حوالى ٣١ ٪ من الطاقة من الحبوب ، فى حين تبلغ هذه النسبة ٦١ ٪ فى الدول النامية (منظمة الأغذية والزراعة ١٩٧٩) . وبذلك فمشكلة سوء التغذية خصوصا بسبب نقص البروتين تنتشر بشكل كبير فى كثير من الدول النامية كما

جدول(٥)

متوسط ما يحصل عليه الفرد من سعرات حرارية وبروتين يوميا فى الغذاء

البيـــان	دول متقدمـــــة			
	بلغاريا	اليونان	نيوزيلاندا	الولايات المتحدة
السعرات الحرارية للفرد فى اليوم	٣٢٩٠	٣١٩٠	٣٢٠٠	٣٣٣٠
البروتين للفرد (جرام / يوم)	١٠٠	١١٣	١٠٩	١٠٦
البيـــان	دول ناميـــــة			
	بنجلاديش	مصر	الفلبين	الصومال
السعرات الحرارية للفرد فى اليوم	١٨٤٠	٢٥٠٠	١٩٤٠	١٨٣٠
البروتين للفرد(جرام / يوم)	٤٠	٩٦	٤٧	٥٦

المصدر :مرعى (١٩٧٧) .

جدول (٦)

نسبة انتشارمشكلة سوء التغذية بسبب نقص البروتين

فى بعض دول جنوب شرق آسيا فى عام ١٩٧٩

الدولة أو الإقليم	نسبة السكان الذين يعانون من سوء تغذية حـــاد	نسبة السكان الذين يعانون من سوء تغذية معتـــدل
أندونيسيا	١٥,٥	-
شبه جزيرة ماليزيا	٢,٩	١٨,٥
شرق ماليزيـــا	٦,٣	٦٥,٠
الفلبيـــن	٢,٩	١٧,٥
تايلانـــد	٥,٠	٣٢,٠

المصدر: معهد الأرز الدولى .

يوضحها جدول (٦) حيث يلاحظ أن هناك بعض الأقاليم مثل شرق ماليزيا يعانى ٦٥ ٪ من سكانها من سوء التغذية ، وكذلك يعانى ٣٢ ٪ من سكان تايلاند من سوء التغذية ، فى حين تأخذ الظاهرة صورة حادة بين ١٥,٥ ٪ من سكان أندونيسيا .

وبمقابلة هذه النسب بنسب من يعانون من سوء التغذية فى منطقة الشرق الأدنى فى متوسط الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤ ، نجد أنها قد بلغت ٣٧ ٪ فى افغانستان ، ٨ ٪ فى جمهورية مصر العربية ، ١٥ ٪ فى ايران ، ٧ ٪ فى ليبيا ، ١٢ ٪ فى السعودية ، ٣٠ ٪ فى السودان (منظمة الأغذية والزراعة ١٩٧٩) .

• أبعاد المشكلة على المستوى العالمى •

هناك عدد كبير من المتخصصين فى دراسة المشاكل الاقتصادية العالمية قد اهتم بمشكلة الغذاء العالمى باعتبارها مشكلة عالمية تهم العالم كله كوحدة واحدة . وبذلك فقد اهتموا بالمشاكل المرتبطة بهذه المشكلة عالميا مثل مشاكل تلوث البيئة ، ونمو سكان العالم ، وتأثير التعرية والتصحر فى العالم وأثره على إختلال التوازن البيئى فى العالم .

وأولى الاهتمامات فى مشكلة الغذاء العالمى هى إثبات مدى كفاية الغذاء لتغذية سكان العالم وما هى المشاكل العالمية المؤثرة على انخفاض الكفاية . ولقد أوضحت الدراسات الاقتصادية لمنظمة الأغذية أنه ينتج فى العالم حاليا حوالى رطلين من الحبوب يوميا لكل فرد من سكان العالم . وهذه الكمية كافية للإمداد بما يزيد عن ثلاثة آلاف سعر حرارى وبروتين نباتى . وتزيد هذه الكمية من الطاقة على متوسط ما يحتاجه الفرد من الطاقة من اليوم ، هذا بخلاف المنتجات الأخرى غير الحبوب (مورلاييه وكولينز ١٩٨٣) .

ولقد تطرقت بعض الدراسات لتقدير مدى ما يمكن إنتاجه فى العالم وتقدير الحد الأقصى لعدد السكان الذين يمكن تغذيتهم تغذية كافية فى العالم . وكانت بعض هذه الدراسات نظرية ، أما البعض الآخر فقد أخضع الدراسة لعدد من العوامل المؤثرة مثل كمية الأمطار ، ودرجات الحرارة والبخر ، وزاوية انحراف أشعة الشمس ، وغيرها من العوامل المؤثرة على نمو النباتات . ووفقا لهذه الاعتبارات ، فإنه باستخدام كل المواد الغذائية الناتجة على الأرض وفى البحار فإنه يمكن إعاشة حوالى ١٨٠ مليار نسمة ، ولكن بافتراض انه لا يتم استهلاك كل هذه النباتات آدميا فبعضها لا يستخدمه سوى الحيوان فإن الأرض يمكنها رغم ذلك استيعاب ٧,٥ ـ ١٥ مليار نسمة ، وذلك حسب تقدير مجموعة

من العلماء الهولنديين ، الذين يرون كذلك أنه يمكن زيادة الأراضى الزراعية فى العالم من ١,٤ مليار هكتار الى ٣,٧ مليار هكتار وذلك بصرف النظر عن ارتفاع تكلفتها . وبافتراض أن نصف إنتاج هذه المساحة سوف يستخدم فى إنتاج الغذاء فإنها سوف تنتج غذاءا يكفى ما يزيد على ٥٨ مليار نسمة .

والمساحة المستغلة من الأراضى تبلغ حوالى ٣٩ ٪ من جملة المساحة الممكن استغلالها

جدول (٧)

نسبة الأراضى المستغلة إلى الأراضى الممكن استغلالها

ونسبة الإنتاج الزراعى الحالى

إلى النهاية العظمى الممكنة للإنتاج

الأقاليم العالمية	نسبة الأراضى المستغلة إلى الممكن استغلالها ٪	نسبة الإنتاج الزراعى إلى النهاية العظمى الممكن إنتاجها ٪
أمريكا الشمالية	٤٠	٥,٦
غرب أوربا	٨٨	١٠,٧
اليابان	٧٢	٢٥,٩
استراليا	٢١	٢,٣
شرق أوربا والاتحاد السوفيتى	٥٥	٥,٣
مجموع الدول الصناعية	٤٧	٥,٥
امريكا اللاتينية	١٨	١,٢
الشرق الأوسط	٤٧	٣,٤
أفريقيا الاستوائية	٢٧	٠,٨
جنوب آسيا	٧٠	٣,٣
الصين	٣٢	٦,٧
مجموع الدول النامية	٣٣	٢,١
متوسط العالم	٣٩	٣,٢

المصدر : Hoegh (١٩٧٦) .

كما يوضحها جدول (٧) ، بل وتنخفض هذه النسبة الى ٣٣ ٪ فى الدول النامية . ولقد انخفضت هذه النسبة فى أمريكا اللاتينية الى حوالى ١٨ ٪ فقط . اما الإنتاج الزراعى الحالى فيوضح الجدول أنه لايمثل غير ٣,٢ ٪ من الإنتاج الزراعى الممكن تحقيقه ، وتنخفض هذه النسبة الى ٠,٨ فى أفريقيا الاستوائية ، ١,٢ فى أمريكا اللاتينية ، ويمكن أن يتضاعف إنتاج محاصيل الحبوب فى الدول النامية دون أن تصل إلى متوسط المحصول فى الدول الصناعية فليس هناك سبب فيزيائى يعوق ذلك .

وبذلك فالمشكلة على مستوى العالم ليست مشكلة نقص إنتاج بالدرجة الأولى ، ولكن المشكلة ـ كما سيلى شرح ذلك ـ هى مشكلة توزيع الموارد على مستوى العالم ، أى مشكلة تركز ثروة فى مناطق معينة من العالم ، مع زيادة فى الفقر فى مناطق أخرى ، وكذلك فهى مشكلة استخدامات معينة لهذه الموارد .

أى أن الحل لايعتمد فقط على الدراسات الفنية والعلمية لزيادة الإنتاج والإنتاجية فى مجال الغذاء ، بل إن الحل قبل ذلك يجب أن يرتبط بحل القضايا الهيكلية الرئيسية لاقتصاديات الأغلبية العظمى من الدول النامية ، بل والنظام الاقتصادى الدولى الحالى الذى يعوق عملية التوزيع المتكافىء للأغذية سواء على المستوى القومى أو المستوى العالمى (كاسترو ١٩٨٤) .

ووفقا لذلك سوف نستعرض فيما يلى أهم مسببات المشكلة على المستويين العالمى والقومى .

• الأسباب الرئيسية لمشكلة الغذاء على المستوى العالمى والقومى • وكيفية التغلب عليها •

هناك عدد من المسببات على المستوى العالمى تعمل على إعاقة الوصول إلى نتائج طيبة فى حل مشكلة الغذاء ، بل وقد تؤدى هذه المسببات إلى العمل على زيادة الفجوة بين الإنتاج العالمى للغذاء والاستهلاك العالمى منه ، أى على زيادة عدد من يعانون الجوع فى العالم . وبذلك فإن حل المشكلة على المستوى العالمى ، أو الإقليمى ، يكمن أساساً فى إزالة هذه المسببات . أما الشق الآخر من المشكلة فهو إزالة مسبباتها على المستويات القومية .

وفيما يلى سوف نتعرض بإيجاز لهذه المسببات .

أسباب المشكلة وحلولها على المستوى العالمى :

(أ) مشكلة سوء توزيع الدخل :

إن مشكلة سوء توزيع الدخل فى العالم تعكس فى طياتها كل مشاكل التخلف والفقر والجوع بشكل عام . والمشكلة ليست مجرد وجود دول فقيرة ودول غنية بل هى مشكلة اتساع مستمر فى الفجوة بين الطرفين . فالدول الغنية تزداد غنى والدول الفقيرة تزداد فقرا . ومثال ذلك ، بلغ معدل نمو الإنتاج الفردى فى الدول الغنية حوالى ٨ ٪ فى الفترة من ١٩٦٩ / ١٩٧١ إلى ١٩٨٠ ، فى حين أن الإنتاج الفردى فى الدول النامية لم يحقق أى نمو فى هذه الفترة (كاسترو ١٩٨٤) . وهناك عدة وسائل قد اتخذت على المستوى العالمى والمستوى الدولى ، وذلك من خلال المنظمات العالمية ، مثل المنظمة العالمية للأغذية والزراعة ، والجمعية العامة للأمم المتحدة ، والعديد من المؤتمرات الدولية الأخرى التى كانت جميعها تناشد الدول الغنية زيادة مساعداتها المختلفة بما فيها الغذاء للدول الفقيرة . فكان أهم ما نادت به منظمة الأغذية والزراعة وأشرفت عليه هو برنامج الغذاء العالمى الذى استخدمت موارده فى مشروعات تنمية اقتصادية واجتماعية فى ١٠٧ دول ، وتم من خلاله عمليات إغاثة طوارىء فى أكثر من ٩٣ دولة (منظمة الأغذية والزراعة ١٩٧٩) ، إلا أن كل هذه المساعدات غير كافية لحل المشكلة أو حتى لتثبيت الفجوة الغذائية والعمل على عدم اتساعها ، فلقد انتهى مؤتمر الغذاء العالمى فى عام ١٩٧٤ إلى اقرار القضاء على مشكلة الغذاء فى العالم خلال عشر سنوات ، ولقد انقضت السنوات العشر ونحن نجد نفس المعاناه فى الدول النامية ، بل إن أخبار مجاعة الجفاف الحالية فى إفريقيا تطالعنا كل يوم بأخبار جديدة ، أهمها أنه لم يمكن تدبير المتطلبات الغذائية للجوعى الذين يموتون يوميا فى اثيوبيا من الجوع . ومن ناحية أخرى فالمساعدات التى تقدمها الدول المتقدمة هى مساعدات مشروطة وتستخدم كسلاح للضغط السياسى والاقتصادى أكثر منها معونة تقدم لاعتبارات إنسانية وأخلاقية .

وتتركز الدول التى تقدم معونات غذائية من الحبوب فى عدد قليل من الدول أهمها على الإطلاق هى الولايات المتحدة الأمريكية التى قدمت فى عام ١٩٧٨/ ٧٩ حوالى ٦,٢ مليون طن من الحبوب من اجمالى المعونة المقدمة فى ذاك العام ومقدارها ٩,٨ مليون طن فى حين قدمت المجموعة الاقتصادية الأوربية ١,٣ مليون طن ، وقدمت كندا مليون طن من الحبوب . وبلغت كمية هذه المعونة فى عام ١٩٧٩/ ٨٠ حوالى ٩,٦ مليون طن ، قدمت الولايات المتحدة منها ٥,٦ مليون طن ، ودول السوق الأوربية ١,٣ مليون طن ، وكندا

مليون طن ، واليابان حوالى ٧ , ٠ مليون طن (منظمة الأغذية والزراعة ١٩٨٠) .

وأخطر ما فى ظاهرة توزيع الثروة فى العالم هو انعكاس ذلك على الدول النامية . فالدول الغنية يمتد نشاطها الاقتصادى إلى الدول النامية فى صورة شركات وأفراد ، فيستثمرون فيها ويحتكرون ضمن ما يحتكرون بعض المنتجات الصناعية بالتعاون مع أقلية من أهالى تلك الدول ، فيحدث تركز للثروة فى هذه الدول يؤدى إلى مزيد من الفقر لأغلبية السكان ، فى حين تكون السيطرة على معظم الدول للقليل من السكان وللمستثمرين الأجانب من الدول الغنية . وكذلك فإن طبيعة إنتاج هؤلاء المستثمرين هو إنتاج منتجات تصديرية معينة مع حرمان البلاد من زراعة الغذاء بكميات كافية . فالملاحظ أن معظم الدول النامية التى يوجد بها نقص فى الغذاء هى دول منتجة لعدد قليل من الزروع التصديرية ، يسيطر على إنتاجها أو على تجارتها فى الغالب عناصر أجنبية فى صورة اشخاص أو شركات متعددة الجنسيات مع عدد قليل من الوطنيين .

(٢) تأثير عوامل التعرية :

إن أجزاء كبيرة من أخصب الأراضى الزراعية فى الدول النامية يحتكرها قلة من الوطنيين والأجانب خصوصا الشركات متعددة الجنسيات ، وهؤلاء يستغلون هذه الأراضى فى زراعة المحاصيل غير التقليدية وغير الغذائية بهدف التصدير ، ويستنزفون هذه الأراضى بتكثيف شديد يؤدى إلى تدمير خواص التربة الزراعية مما يعرضها لعوامل التعرية وانخفاض الخصوبة ، وفى نفس الوقت يطرد معظم السكان إلى الأراضى الأقل خصوبة وذات الإنتاجية الحدية فيتزاحمون عليها ويضطرون إلى استنزافها هم الآخرون ، فيؤدى ذلك إلى تأثير عوامل التعرية عليها .

وبذلك نرى أن ادعاء تزايد السكان فى الدول النامية هو سبب أزمات الغذاء فيها إنما هو ادعاء غير صحيح فى كثير من الأحيان ، لأنه لولا تدخل مثل هذه الشركات وبعض الأفراد واستيلائهم على معظم الأراضى الخصبة لأصبح تزايد السكان مرغوبا فيه لأنه يزيد القوة العاملة الزراعية ولأصبح إنتاج الغذاء وفيرا لكل السكان . وعلى سبيل المثال نجد أن حوالى ١ ٪ من عدد المزارع بالسلفادور تشتمل على نصف المساحة الزراعية بها ، وأخصب الأراضى كلها مخصصة للصادرات كالقطن والسكر والبن وتربية الماشية ، ومعظمها ملك للأجانب . أما باقى المزارع فتقع معظمها فى المنحدرات والتلال وتتعرض للتآكل السريع مما جعل معظم المزارعين بها ينزحون إلى هندوراس المجاورة حتى اشتعلت الحرب بينهم فى

عام ١٩٦٩ وصورت بأنها أول حرب فى التاريخ بسبب الانفجار السكانى (مورلاييه وكولينز ١٩٨٣) .

وعموما فهناك حوالى نصف الأراضى الزراعية فى كل دول الكاريبى مخصص إنتاجها للتصدير . وفى هايتى يعانى معظم السكان من المعدمين ، والذين يزرعون منحدرات الجبال بعد أن قاموا باقتلاع الغابات منها وعرضوها للتعرية ، فى حين ينتج النصف الآخر الخصب من الأراضى المروية الأعلاف وآلاف الخنازير التى تحولها شركة Servbest Foods بشيكاغو إلى سجق لإطعام الأمريكيين .

(٣) مشكلة التصحر والرعى الزائد :

لا شك أن المجاعة الحادثة حاليا بعدد من الدول الإفريقية بسبب الجفاف لها علاقة كبيرة بأثر الرعى الزائد ، حيث إن زيادة سقوط الأمطار ، وانتشار الخضرة والمراعى يغرى السكان على زيادة ثروتهم الحيوانية ، فتتكاثر الحيوانات وتزداد أعدادها بشكل يهدد التوازن الأيكولوجى القائم ، حتى إذا ما انخفضت كميات الأمطار وقلت مساحة المراعى ، لجأ مربو الحيوانات إلى الرعى الزائد الذى يقضى على كل أمل فى إعادة نمو المراعى ، ويساعد بشكل كبير على تعرية التربة . وهذا الرعى الزائد يمتد إلى الأشجار والشجيرات فيترك المناطق الخضراء ومصدات الرياح قاحلة مما يجعل التلال والكثبان الرملية تزحف عليها وتغطى ما تبقى منها .

ولقد كان للدول المتقدمة نصيب كبير فى انتشار مشكلة الرعى الزائد فى افريقيا ، حيث إن انتشار المزارع التجارية التى يمتلكها الأوروبيون ، أو التى تتعامل مباشرة مع ملاكها ، أدى إلى حدوث تغيرات فى البيئة ، وفى التوازن الأيكولوجى القائم بسبب القضاء على كثير من الغابات والمراعى الطبيعية ، وكذلك القضاء على كثير من الحيوانات البرية التى كانت تساعد كثيرا على تكوين مثل هذا التوازن البيئى .

ولقد قام عدد من منظمات المعونة الدولية ومنها وكالة التنمية الدولية الأمريكية (AID) بحفر عدد من الآبار العميقة فى أفريقيا فى الستينيات بهدف مساعدة الرعاة ، إلا أن الآثار السيئة لهذه الآبار ظهر مؤخرا حينما بدأ المطر يقل ، وتركز الرعاة على هذه الآبار التى لم تساعدهم شيئا فى انبات المراعى ، فالتهمت الحيوانات كل ما حول الآبار من زرع ، ودمرت التربة بأقدامها فأصبحت لا تنفذ مياه الأمطار إلى هذه الآبار ، وبذلك تحول كل بئر الى منطقة جرداء قاحلة (مورلاييه وكولينز ١٩٨٣) .

والمشكلة أكبر من ذلك فى مناطق أخرى من العالم حيث يتم ازالة الغابات الطبيعية وتحويلها إلى مزارع ، ففى البرازيل يتم منذ سنوات ازالة غابات حوض الآمازون وتحويلها إلى مزارع تجارية ، حيث يقوم بها عدد من الشركات العالمية مثل فولكس فاجن ونستلة وميتسوبيشى وغيرها . وفى سنة ١٩٧٥ اكتشف قمر استطلاع أمريكى انبعاث حرارة مفاجئة فى حوض الآمازون اتضح أن سببها قيام شركة ألمانية متعددة الجنسيات بحرق مليون فدان من الغابات لتحويلها لمزرعة لتربية الماشية ، وكل هذه الإجراءات لاتخدم السكان الريفيين فى شىء حيث لا يعمل فى كل هذه المناطق الجديدة بحوض الآمازون أكثر من ١٢٠٠ عامل دائم وبعض الأجراء الموسميين ، بالإضافة إلى كم هائل من الآلات تذهب الأموال المدفوعة فى شرائها إلى الدول الصناعية . والمشكلة هنا ليست بسبب عدم استخدام عمالة وطنية فقط ، وإنما المشكلة هى ما يحذر منه العديد من علماء البيئة ، من قرب وقوع كارثة ايكولوجية ليس فى البرازيل فقط ، بل وفى العالم أجمع ، بسبب اختلال تركيب التربة ومعدلات النتح والبخر فى النباتات ، وتغير المناخ فى العالم ، وكذلك اختلال عملية التوازن بين الاكسيجين وثانى أكسيد الكربون فى عملية التمثيل الضوئى فى النباتات ، حيث إن معدل إنتاج الغابات من الاكسيجين ومن بخار الماء فى عملية النتح يفوق هذا المعدل فى النباتات العادية بمئات المرات (مورلاييه وكوليتز ١٩٨٣) .

(٤) تقلبات الأسعار العالمية :

إن الدول النامية بطبيعتها دول منتجة للمواد الأولية وأهمها المنتجات الزراعية ، ولكنها تعتمد على عدد قليل من هذه النواتج لتصدير مثل اعتماد سيرى لانكا على الشاى ، وغانا على الكاكاو والبن ، والصومال على الماشية ، وكوبا على قصب السكر . وبذلك فإن التقلبات فى أسعار هذه المنتجات يؤدى إلى حدوث تقلبات كبيرة فى دخل هذه الدول من العملات الأجنبية وتضطرها للاقتراض ، فتتحمل بذلك عبء القروض وفوائد هذه القروض ، مما قد يضطرها إلى إنتاج المزيد من هذه المنتجات للتصدير بدلا من إنتاج الغذاء ، أو أنها تضطر إلى تخفيض كميات الغذاء المستوردة . أما الدول الغنية فإنها تستفيد أكثر من تقلبات الأسواق العالمية لأنها لاتؤدى إلى حدوث هزات فى اقتصادياتها القوية ، وإنما تؤدى لتحقيق مزيد من الدخول نتيجة المضاربات .

(٥) ارتفاع أسعار منتجات الدول الصناعية :

إن ارتفاع أسعار منتجات الدول الصناعية قد أثر تأثيرا كبيرا على تدهور الإنتاج

الزراعى فى الدول النامية ، سواء بصورة مباشرة ، أو غير مباشرة ، حيث إن ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج الزراعى المنتجة فى الدول النامية قد أثرت بصورة مباشرة على الإنتاج الزراعى بهذه الدول . أما ارتفاع أسعار غيرها من المنتجات فقد أثر بصورة غير مباشرة على الإنتاج الزراعى ، نتيجة انعكاس هذا الأثر على خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالدول النامية .

وجدير بالذكر أن أزمة البترول فى عام ١٩٧٣ كان لها أثر سيىء جدا على الدول النامية ، ليس فقط بسبب ارتفاع اسعار الطاقة ، ولكن بارتفاع اسعار معظم المنتجات الصناعية التى كانت فى معظمها زيادات مصطنعة فى الأسعار ، فلقد ارتفعت أسعار الأسمدة فى سنة ١٩٧٣ إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه فى سنة ١٩٧٠ (مرعى ١٩٧٧) ، رغم أن ارتفاع أسعار البترول قد حقق أرباحا طائلة لشركات البترول العالمية التى تنتمى للدول المتقدمة .

ولقد أصبحت أسعار الأسمدة والمبيدات المرتفعة عقبة فى سبيل مزيد من الإنتاج الزراعى فى الدول النامية التى لا تستطيع شراء مثل هذه المستلزمات ، فهناك حوالى ٩٣ مليون هكتار فقط يتم زراعتها فى الدول النامية من مجموع الأراضى الزراعية بها ، ومساحتها ٧٤٠ مليون هكتار ، وذلك بسبب الحاجة الى الاستصلاح والتحسين مع عدم القدرة على ذلك .

(٦) احتكار التكنولوجيا :

إن عملية احتكار الدول المتقدمة للتكنولوجيا الحديثة يزيد كثيرا من مشاكل الدول النامية لعدد من الأسباب ، منها دوام تبعية الدول النامية بالتدخل فى شئونها الاقتصادية عن طريق الشركات الاحتكارية التى تمارس تكنولوجيات متقدمة ، وكذلك إرهاق ميزانيات الدول النامية بإدخال التكنولوجيا المستوردة بأسعار مرتفعة ، وكذلك بسبب حجب الوسائل الأكثر تطورا عن الدول النامية بحجة عدم مقدرة هذه الدول على استيعاب التكنولوجيا المتطورة ، وأخيرا فالدول المتقدمة لاتسعى لإشراك الدول النامية فى استيعاب الوسائل التكنولوجية الحديثة حتى لاتتيح الفرصة للدول النامية لكى تكيف هذه الوسائل وفقا لطبيعة الإنتاج بها ، ووفقا لظروفها البيئية والاجتماعية والاقتصادية .

ولقد لخصت ورقة العمل المصرية فى اللجنة التحضرية لمؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية فى الدول النامية عام ١٩٧٨ فى أن الجوانب السلبية فى

نقل التكنولوجيا هى :

(أ) صعوبة تحديد السعر الحقيقى للتكنولوجيا .

(ب) عدم توفر معلومات عن أفضل أنواع التكنولوجيا حتى يمكن المفاضلة بين هذه الأنواع عند شرائها .

(ج) ارتفاع تكاليف براءات الاختراع وتراخيص الاستخدام .

(د) العقود ذات الشروط المجحفة التى تبرمها الشركات المحتكرة مع الدول النامية ، والتى تعمل بموجبها على السيطرة على استخدام التكنولوجيا فى تلك الدول .

(ه) تصدير ما هو قديم من التكنولوجيا وبأسعار مرتفعة (عبد السلام ١٩٨٢) .

وعموما فان أهم ما قرره هذا المؤتمر هو أن المسئولية الأساسية تقع على عاتق الدول النامية ، وأن عليها أن تعتمد على نفسها اقتصاديا وعلميا واجتماعيا .

وإذا ما علمنا أن نقل التكنولوجيا الحديثة هى عملية ذات شقين ، الشق الأول هو التكنولوجيا الملموسة أو المجسدة Hardware ، وهى التى يمكن نقلها فى صورة مادية مثل الآلات ، والمعدات ، والتجهيزات الرأسمالية المختلفة ، وهذه سهلة النقل إلى الدول النامية . أما الجزء الآخر فهو التكنولوجيا غير الملموسة أوغير المجسدة Software ، هى التى ليس لها شكل مادى ، وإنما تتمثل فى المعرفة المتصلة باستيعاب واستخدام وصيانة وتطوير التكنولوجيا المجسدة ، وتحويل مضمون البحوث العلمية الى تطبيقات عملية فى المجالات المختلفة وتكييفها وفقا للظروف السائدة (كرم ١٩٨٢) . ولاشك أن هذا النوع من التكنولوجيا من الصعب نقله وإنما يجب أن يتم تكوينه فى هذه الدول إلى حد كبير .

(٧) مشكلة الديون :

إن مشكلة الديون الخارجية أصبحت مشكلة عالمية يجب أن يوضع لها حل على مستوى عالمى ، حيث إن الدول النامية كانت تتلقى هذه القروض لدفع حركة التنمية الاقتصادية بها ، ولكن نظرا للاختلالات التجارية بين الدول المتقدمة والدول النامية أخذت الموازين التجارية للدول النامية تحقق عجزا متزايدا بلغ ٣٥٥ مليار دولار فى سنة ١٩٨١(كاسترو ١٩٨٤) . وانغمست الدول النامية بذلك فى فيض من الديون الخارجية حتى أصبحت صادراتها غير قادرة فى معظم الأحيان على خدمة هذه الديون التى تزايدت بمعدلات رهيبة حتى بدأ التوتر فى النظام المالى يظهر فى عام ١٩٨٠/ ٨١ متمثلا فى الركود العالمى الجديد ، وارتفاع أسعار الفائدة (دويدار ١٩٨٤) . وفى الثمانينيات بدأ عدد من الدول النامية يتوقف عن خدمة الدين وتطلب إعادة جدولة الديون .

جدول (٨)

مؤشرات الدين الخارجى للدول النامية غير المصدرة للبترول

فى الفترة ١٩٧٣ـ ١٩٨٢ بمليارات الدولارات

المؤشرات	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
الدين الخارجى الإجمالى	١٣٠,١	١٦٠,٨	١٩٠,٨	٢٢٨,٠	٢٧٨,٥	٣٣٦,٣	٣٩٦,٩	٤٧٤,٠	٥٥٠,٠	٦١٢,٤
قيمة الصادرات	١١٢,٧	١٥٣,٧	١٥٥,٩	١٨١,٧	٢٢٠,٣	٢٥٨,٣	٣٣٣,٠	٤١٩,٨	٤٤٤,٤	٤٢٧,٤
نسبة الدين إلى الصادرات (٪)	١١٥,٤	١٠٤,٦	١٢٢,٤	١٢٥,٥	١٢٦,٤	١٣٠,٢	١١٩,٢	١٢١,٩	١٢٤,٩	١٤٣,٣
نسبة الدين إلى الناتج المحلى الإجمالى (٪)	٢٢,٤	٢١,٨	٢٣,٨	٢٥,٧	٢٧,٤	٢٨,٥	٢٧,٥	٢٧,٥	٣١,٠	٣٤,٧

المصدر : دويدار (١٩٨٤) .

ففى عام ١٩٨٢ كانت هناك ٣٤ دولة من دول العالم الثالث وشرق أوربا فى حالة توقف عن السداد وارتفعت المبالغ المجدولة من ٢,٦ مليار فى سنة ١٩٨١ الى ٩٠ مليار دولار فى سنة ١٩٨٣ ، وكما يلاحظ من جدول (٨) أن القيمة المطلقة لإجمالى الديون على الدول النامية فى زيادة مستمرة ، وكذلك تزداد نسبة هذه الديون إلى كل من قيمة صادرات واجمالى قيمة الناتج المحلى لهذه الدول . وتدل بعض الدراسات (كاسترو ١٩٨٤) أن كل طفل يولد اليوم فى العالم الثالث يوجد عليه دين يبلغ ٢٦٠ دولار ، وأن هذا الدين سوف يبلغ ٥٠٠ دولار فى سنة ١٩٨٥ . وأن الدين الحالى على كل فرد فى بعض مناطق العالم مثل أمريكا اللاتينية يبلغ ١٠٠٠ دولار .

ولاشك أنه هناك ارتباطا مباشرا وقويا بين مشكلة الديون ومشكلة الغذاء ، حيث إن عبء الديون يجعل أى فائض فى الدخل يوجه لخدمة الديون مما يؤثر على خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية بما فيها التنمية الزراعية . كما أن عبء الديون يعيق امكانية التوسع فى الإنتاج الزراعى عن طريق الحصول على مزيد من مستلزمات الإنتاج الزراعى المستوردة . وأخيرا فإن عبء الديون سوف يقلل بدون شك من إمكانية الدول النامية على استيراد بقية احتياجات سكانها من الغذاء .

• مدى إمكانية حل المشكلة بالقضاء على مسبباتها على المستوى العالمى •

أسباب مشكلة الغذاء على المستوى العالمى التى تم ذكرها يمكن تقسيمها إلى قسمين :

القسم الأول :

هى عوامل تؤثر على جميع دول العالم متقدمة ونامية على السواء . وهذه العوامل مثل عوامل التعرية ومشكلة التصحر والرعى الزائد ، لأن مثل هذه العوامل وإن كانت تحدث أساسا فى دول نامية إلا أن أثرها يمتد إلى العالم أجمع فقد تؤدى هذه المشاكل إلى عواقب وخيمة مثل حدوث تغيرات فى المناخ ، ومعدلات سقوط الأمطار ، واختلالات فى التوازن البيئى بشكل عام . ولذلك وجب أن تتضافر كل جهود العالم للقضاء على مثل هذه المشاكل حتى يأمن العالم سلامته ، وحتى تحل بذلك مشكلة الغذاء من ناحية أخرى . ولقد سبق توضيح أسباب حدوث هذه المشاكل والتى يمكن تلخيصها فى التدخل من قبل الدول المتقدمة فى اقتصاديات الدول النامية فى صورة شركات متعددة الجنسيات للإنتاج أو التصدير أو التصنيع بهذه الدول ، أو فى صورة أفراد وحكومات ، يؤدى إلى استنزاف الموارد بطريقة مباشرة ، أو الى دفع السكان الوطنيين فى الدول النامية الى التكدس فى مناطق إنتاج

حدية ضيقة مما يؤدى الى استنزاف مواردها الزراعية وهذا كله يؤدى فى النهاية لحدوث مشاكل مثل التعرية والتصحر والرعى الزائد ، أى تحول الأراضى الزراعية إلى صحراء أو الى مناطق جرداء .

والجدير بالذكر أن النقد لم يوجه لعمليات التوسع فى الإنتاج الزراعى وفى التصدير بصفة عامة ، ولكن المشكلة هى أن المستغل لهذه النشاطات هى جهات أجنبية ، وبذلك فمعظم العائد منها يصدر للخارج ، ولأن طبيعة الاستغلال فى هذه المناطق تعمل على احلال الآلات محل العمالة الزراعية الوطنية فى الدول النامية .

وكذلك فطبيعة نظام المساعدات من الدول المتقدمة يعيق إمكانية التغلب على هذه المشاكل . فالمساعدات عادة ما تكون مشروطة وموجهة لأهداف تخدم مصالح الدول المتقدمة وهى فى النهاية مساعدات توجه للتخفيف من حدة المشكلة وليست مساعدات تركز على علاج المشكلة من جذورها ، بل إن بعض المساعدات تعمل بطريقة غير مباشرة على جذورها ، بل ان بعض هذه المساعدات تعمل بطريقة غير مباشرة على تفاقم المشكلة مثل حفر الآبار فى بعض المناطق الأفريقية دون تنظيم عملية استغلالها مما جعلها مراكز لمناطق تأثير عوامل التعرية بسبب انتشار الجفاف كما سبق ذكر ذلك . وكذلك فإن تشجيع شركات التصدير لمنتجى الحيوانات فى بعض الدول الأفريقية (مورلاييه وكولينز ١٩٨٣) لزيادة إنتاجهم دون تنظيم هذا الإنتاج بما يتفق ودرجة استيعاب المراعى الموجودة حول مناطق كبيرة إلى صحراء بسبب الرعى الزائد فى أوقات الجفاف .

القسم الثانى :

هى عوامل خلقتها الدول المتقدمة وتستفيد منها فى حين تعانى منها الدول النامية بشدة ، وهذه مثل مشاكل تقلبات الأسعار العالمية وارتفاع اسعار المنتجات الصناعية واحتكار الدول المتقدمة للتكنولوجيا الحديثة ومشكلة الديون على الدول النامية ، وما تؤديه كل هذه المشاكل من سوء توزيع للدخل فى العالم . وهذه العوامل لايمكن القضاء عليها إلا بمساعدة الدول المتقدمة التى لازالت تتنحى عن واجبها التاريخى والأخلاقى تجاه الدول النامية ، إلا أن الدول النامية لها دور هام جدا هنا وهو زيادة الاعتماد على الذات ، وإن كان هذا الدور ليس هينا لأنه يتطلب تخطيطا علميا صحيحا ، وادارة سياسية واقتصادية وطنية واعية ، وعنصرا بشريا واعيا ومتطورا وفعالا يقود ويوجه عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . واستكمالا لهذا الجزء يجب أن نستعرض الجزء الأخير من مسببات المشكلة على المستويات الوطنية .

• أسباب مشكلة الغذاء على المستويات الوطنية ووسائل حلها •

إن مسببات مشكلة الغذاء فى دولة من الدول النامية لاتخرج عن كونها مسببات التخلف ومعوقات النمو الاقتصادى والاجتماعى بشكل عام فى هذه الدولة . وبذلك فإن أى حل لمشكلة الغذاء فى الدول النامية ما هو إلا جزء من الحل الشامل وهو التقدم الاقتصادى بشكل عام .

وهناك نواح عديدة يجب أن يتطرق اليها كل حل لمشكلة الغذاء بصفة خاصة أو كل حل لمشاكل التنمية بصفة عامة ، مثل التخطيط لمقاومة الفقر ، وتطوير الأساليب التقنية ، وتحسين الأداء بشكل عام ، والمحافظة على استقرار الأسعار ، وتكوين أسواق تصريف المنتجات ، وحماية الصناعات الوطنية ، وتنظيم وتوجيه الإنتاج الزراعى ، ومعالجة مشكلة تزايد السكان ، وتعديل أنماط الاستهلاك ، وغيرها من العديد من المشاكل الاقتصادية ، والاجتماعية السائدة ، فى الدول النامية . فكل هذه المشاكل هى من مسببات مشكلة الغذاء على المستوى الوطنى وحل هذه المشاكل هو حل لمشكلة الغذاء .

إلا أن هناك سببا هاما من أسباب مشكلة الغذاء على المستوى الوطنى وهو سوء توزيع الدخل بين السكان فى أى دولة نامية . فلقد سبق وأوضحنا أن سوء توزيع الدخل على مستوى العالم قد أدى لظهور المشكلة وتفاقمها ، وأن حل المشكلة على المستوى العالمى يعنى إعادة توزيع الدخل العالمى بحيث تحقق الدول النامية دخولا تكفل لها حل مشكلة الغذاء والفقر لدى شعوبها .

أما أهمية حل مشكلة سوء توزيع الدخل على المستوى الوطنى فترجع إلى أن حل هذه المشكلة سوف يكفل لأية دولة نامية حلا لمشكلة الجوع لدى سكانها دون أن تحقق أى زيادة فى الإنتاج . ولنأخذ نموذجا واضحا لمشكلة الغذاء وهو بنجلاديش ، تلك الدولة الفقيرة التى يعيش فيها ٨٠ مليون نسمة ، وتعانى مواردها الطبيعية من انخفاض كبير فى الاستخدام . هذه الدولة تنتج من الغلال فى الوقت الحاضر ما يكفى لتزويد كل فرد من السكان بما لايقل عن ٢٣٠٠ سعر حرارى يوميا ، ورغم ذلك فإن أكثر من نصف السكان يحصلون على أقل من ١٥٠٠ سعر حرارى لكل فرد يوميا ، ويعانى ثلثا عدد السكان من نقص البروتينات والفيتامينات . والسبب فى ذلك أن المزارعين يدفعون بمحاصيلهم من الأرز وغيره إلى الملاك الغائبين والمرابين والتجار سدادا لما عليهم من قروض ، ثم لايجدون بعد ذلك ما يسدون به جوعهم (مورلاييه وكولينز ١٩٨٣) . وفى الفلبين رغم تزايد الإنتاج

الزراعى بمعدل ٣ـ٤ ٪ سنويا خلال العشرين عاما الأخيرة فإن خمس سكان الريف يعانون انخفاضا هائلا ومستمرا فى مستويات المعيشة . وهذا ينطبق على معظم الدول النامية .

وهنا يجدر القول بأن سياسة دعم الغذاء فى مصر كان لها أثر هام ومباشر فى عدم ظهور مشكلة الجوع فى مصر بشكل واضح ، إلا أن مشكلة الغذاء والدعم فى مصر تحتاج إلى بحث خاص آخر لأن الفرد أصبح يستهلك ما يقرب من ٢٠٠ كجم من الحبوب سنويا ، وهذا رقم مرتفع جدا ، ويمثل خطورة معينة لأن ثلاثة أرباع هذا المقدار يتم استيراده ، وبذلك فإن اى نقص فى استيراد الحبوب فسوف يسبب مشكلة غذاء سريعة .

والآن ، فإن السبيل للقضاء على مشكلة الغذاء على المستوى الوطنى فى أية دولة نامية ما هو إلا العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بإزالة المعوقات التى تواجه المجتمعات النامية بشكل عام ، بالإضافة إلى العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية فى توزيع الدخول بين الأفراد . فالمشكلة هى مشكلة انخفاض إنتاج وسوء توزيع الناتج ، إلا أن القضاء على سوء التوزيع الناتج يمكن ان يحقق نتائج سريعة خصوصا فى أوقات الأزمات الاقتصادية التى تمر بها الدول النامية .

وأخيرا فإننا ننتهى إلى أن القضاء على مشكلة الغذاء فى الدول النامية يجب أن تبدأ وتنتهى من الدول النامية ذاتها سواء بالعمل على القضاء على المشاكل النابعة من الدول النامية ذاتها ، وهى مشاكل انخفاض الإنتاج والإنتاجية بسبب معوقات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك مشاكل سوء التوزيع ، أو كانت المشاكل نابعة من الدول المتقدمة وتؤثر على الدول النامية فقط ، مثل مشاكل انتقال التكنولوجيا ، وارتفاع الأسعار العالمية ، والتقلبات الاقتصادية ، أو مشاكل تؤثر على العالم أجمع مثل مشاكل تأثير التعرية ، والرعى الزائد ، والتصحر ، ولكنها تحدث أساسا فى دول نامية . ولا شك ان الاعتماد على النفس وتحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية يتضمن فى طياته القضاء على مشكلة الجوع فى هذا البلد ، وهناك أمثلة كثيرة على ذلك منها الهند التى حققت اكتفاء ذاتيا من إنتاج الحبوب بعد أن كانت كارثة المجاعة تهددها عاما بعد عام .

• الملخص •

إن مشكلة الغذاء قد لازمت البشر منذ زمن طويل ولقد حدثت مجاعات كثيرة فى تاريخ العالم ، ولكن كانت هذه المجاعات تحدث لفترات قصيرة بسبب تأثير ظواهر طبيعية معينة ،

ثم تنتهى ، إلا أنه فى العشرين سنة الأخيرة بدأت تظهر المشكلة فى صورة شعوب يعانى عدد كبير من أفرادها من الجوع بصفة مستمرة ، بسبب نقص الغذاء بها . واذا ما تعرضنا لأسباب نقص انتاج الغذاء فى العالم لوجدنا أنها نوعين من الأسباب ، أحدهما مشاكل تحدث على المستوى العالمى وبتأثير من الدول المتقدمة غالبا أو لصالحها ، وأمثلة ذلك مشاكل التعرية ، والرعى الزائد ، والتصحر ، وهذه تحدث معظمها بسبب تدخل الدول المتقدمة فى صورة أفراد ، أو شركات متعددة الجنسيات لكى تبيد الغابات وتحولها إلى أراض زراعية لمحاصيل تصديرية ، مهددة بذلك اختلال التوازن البيئى فى العالم ، أو بالاستيلاء على معظم الأراضى الخصبة فى الدول النامية ، وطرد سكانها الوطنيين الذين يتكدسون فى أراض أقل خصوبة ويحدثون بها رعيا زائدا ، ويتركونها لتأثير عوامل التعرية .

وهناك مشاكل أخرى تحدثها الدول المتقدمة وهى ارتفاع الأسعار العالمية وإحداث تقلبات اقتصادية فى الأسواق ، وكذلك حجب التكنولوجيا المتقدمة عن الدول النامية ، أو استخدامها كوسيلة للضغط عليها اقتصاديا وسياسيا .

أما أنواع الأسباب فهى التى تحدث فى الدول النامية ذاتها ، وهى نفسها مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى هذه الدول والتى يكون تأثيرها فى صورة انخفاض إنتاج أو إنتاجية ، وكذلك فى صورة سوء توزيع للموارد وللناتج بين الأفراد .

وتعمل الدولة المتقدمة على تخفيف آثار مشكلة الغذاء على الدول النامية ، وتلجأ فى ذلك إلى تقديم المعونات الغذائية أساسا ، ثم هناك بعض المشاريع التى تقوم بها المنظمات الدولية لمساعدة الدول النامية فى إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها ، إلا أن كل ذلك غير كاف للقضاء على المشكلة ، خصوصا وأن معظم المساعدات المقدمة هى مساعدات مشروطة وتخضع لعوامل سياسية معينة .

والسبيل الوحيد أمام الدول النامية هو مواجهة مشاكلها بنفسها والاعتماد على الذات فى تحقيق معدلات أعلى من الإنتاج باستخدام أسلوب تخطيط قومى يعتمد على أسس علمية مع التركيز على العنصر البشرى كعنصر رائد فى عملية التنمية ، والاهتمام أساسا بالقضاء على مشكلة سوء توزيع الناتج عن السكان .

• المراجـــع •

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (١٩٨٣) الكتاب الإحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢-١٩٨٢ .

(٢) عبد السلام ، م . ا . (١٩٨٢) التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية فى الوطن العربى . سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت .

(٣) دويدار ، ا . س . (١٩٨٤) الأزمة الاقتصادية وتأثيرها على البلاد النامية مع إشارة خاصة لمصر . المؤتمر العلمى السنوى التاسع للإقتصاديين المصريين ، القاهرة .

(٤) كاسترو ، فيدل (١٩٨٤) أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية . دار المستقبل العربى ، القاهرة .

(٥) كرم ، أنطونيوس (١٩٨٢) العرب أمام تحديات التكنولوجيا . سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت .

(٦) مرعى ، سيد (١٩٧٤) الطعام الرخيص هل انتهى عصره . دار المعارف ، القاهرة .

(٧) مرعى ، سيد (١٩٧٧) الأزمة العالمية للغذاء . الهيئة المصرية العامة للكتاب . (ترجمة فتحى عبد التواب) .

(٨) منظمة الأغذية والزراعة (١٩٧٩) التقرير السنوى للمدير التنفيذى عن تطور برنامج الغذاء عام ١٩٧٩ ، روما .

(٩) منظمة الأغذية والزراعة (١٩٨٠) جدول أعمال الدورة التاسعة ، روما .

(١٠) مورلاييه ، فرانسيس ، جوزيف كولينز (١٩٨٣) صناعة الجوع . سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت . (ترجمة أحمد حسان) .

11. FAO. The State of Food and Agriculture. Rome

12. Hoegh, J.k., M.A. Linneman, H. Van Hemmst. 1976. Food for a growing world population. Economic and Social Institute, Free University, Amsterdam.

13. Laster, R.B, W.Grail 1972. Man and his environment. New York.

14. World Bank. 1980 World development report.

15. Zimmermann, L.J 1965 Poor lands, the widening gap. New York.